دور الحكومة الإلكترونية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الإلكترونية

The role of e-government in attracting foreign direct investment in Algeria Using the United Nations model in measure the evolution and requirements of e-government

عبد الرحمن حنوف [1] *

[1] جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل (الجزائر)، abderrahmen.hannouf@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/30؛ تاريخ القبول : 2021/12/28؛ تاريخ النشر : 2021/12/31

ملخص: هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور الحكومة الالكترونية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا في إطار تحسين بيئة الاعمال التي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات الحكومية الالكترونية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير المعلومات لها أهمية كبيرة في خلق بيئة أعمال شفافة وخالية من الفساد وجاذبة للمستثمرين الأجانب، ومن اجل الوصول الى هذا الهدف قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لما ورد في الأدبيات الاقتصادية والدراسات الحديثة، مع تحليل لأهم مؤشرات الأمم المتحدة في قياس أداء الحكومة الإلكترونية وتطور بيئة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، بالإضافة لتقييم مستويات تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفس الفترة، ومن أهم النتائج الرئيسية التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة هو ضعف مستوى تطبيق الحكومة الالكترونية حسب المؤشرات الدولية وهذا بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية، وهذا في ظل ضعف مؤشرات الخدمة الالكترونية وضعف البنية التحتية للاتصالات وعدم مواكبتها للتطورات التكنلوجية وضعف المشاركة الإلكترونية، من جهة أخرى، فان ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يدل على عدم جاذبية بيئة الأعمال في الجزائر بسبب التعقيدات الإدارية والتنظيمية والتي من الممكن تحسينها من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: حكومة الكترونية؛ استثمار أجنبي مباشر؛ مناخ الأعمال.

تصنيف JEL : O38، H11، F21.

Abstract: This study aimed to clarify the role of e-government in increasing foreign direct investment by improving the business environment that increases foreign direct investment, simplifying procedures and improving e-government services through the use of information and communication technology to provide information to create a transparent business environment without corruption and attractive to foreign investors. In order to reach this goal, we have relied on the descriptive and analytical approach to what is mentioned in the economic literature and recent studies, With an analysis of the most important indicators of the United Nations in measuring the performance of e-government and the development of the business environment in Algeria during the period 2010-2020, In addition to assessing the levels of development of the flow of foreign direct investment during the same period, and one of the main conclusions reached through this study is the weak level of e-government application and this despite the efforts made by the Algerian state, and this is in light of the weak indicators of electronic service and weak infrastructure Communications, not keeping pace with technological developments and weak electronic participation. Also, the weak flow of foreign direct investment indicates the unattractiveness of the business environment in Algeria due to the administrative and organizational complexities, which can be improved through the application of e-government

Keywords: e-government; foreign direct investment; business climate.

Jel Classification Codes: O38 ،H11 ،F21.

* عبد الرحمن حنوف

مقدّمة:

لقد أحدث التطور الكبير الحاصل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أثرا كبيرا على طبيعة عمل الأنظمة الإدارية، بحيث تحولت هذه الأخيرة الى نمط حديث يرتكز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي، هذه التطورات في تكنولوجيا الاعلام والاتصال أدت الى ظهور الحكومة الالكترونية بما يصاحب ذلك من تطوير في كافة النشاطات والإجراءات الحكومية، ونقلها من الإطار التقليدي إلى الإطار الإلكتروني بالاستخدام الأمثل لأحدث عناصر التكنولوجيا والاتصالات تحقيقاً للتميز والكفاءة في العمل الإداري.

إن مزايا تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية لا يقتصر فقط على تحقيق فوائد مرتبطة بتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية، بل يتعداه الى تحقيق فوائد اقتصادية من خلال جذب استثمارات اجنبية مباشرة، فتبسيط الإجراءات والحد من العراقيل الإدارية يعمل على خلق مناخ أعمال ملائم وجذاب وآمن، والذي يتوفر على كفاءة تطبيق القواعد التنظيمية وشفافية الإجراءات الحكومية، وفساد منخفض وهذا سيؤدى بدوره إلى تخفيض حالات عدم اليقين وتكاليف المعاملات التي تواجه المستثمرين، وعليه يمكن الاعتماد على تحليل مؤشرات بيئة الأعمال ومقارنتها بمستوى تطور الحكومة الإلكترونية للحكم على مدى جاذبية الاستثمارات للبلد.

في إطار الحديث عن أهمية الحكومة الالكترونية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يطرح موضوع موقع الحكومة الجزائرية من تطبيقها للنقاش بحدة، خصوصا أن الجزائر تسعى الى تنويع اقتصادها واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحسين بيئة الأعمال، وفي هذا الإطار تبنت الجزائر مشروع الحكومة الإلكترونية سنة 2008، تحت اسم الجزائر الالكترونية 2013، هذا المشروع الذي يتمحور حول فكرة أساسية مفادها الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات، ممّا يوفر الجهد والوقت والتكاليف، ويحقق لمؤسسات الأعمال والمستثمرين على وجه الخصوص مزايا في غاية الأهمية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة في: ما هو دور الحكومة الالكترونية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر؟

من خلال تحليل الإشكالية الرئيسية للدراسة، يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهذا على النحو التالي:

-ما هو الإطار النظري للحكومة الالكترونية؟

-ما هي المؤشرات المستعملة في نموذج الأمم المتحدة لقياس تطور الحكومة الإلكترونية؟

-ما هي أهمية فاعلية المناخ الاداري لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

-ما هو دور الحكومة الإلكترونية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

-ما هو تقييم مؤشرات الحكومة الإلكترونية حسب نموذج الأمم المتحدة وما هو مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر؟

يتمحور الهدف الرئيسي للبحث حول دراسة وتحليل دور الحكومة الالكترونية الجزائرية في تحسين مناخ الأعمال من أجل زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة الى تحقيق أهداف أخرى على غرار دراسة وتحليل وتقييم لمؤشرات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر خلال العشر سنوات الاخيرة بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور الحكومة الإلكترونية وبيئة الأعمال، بالإضافة الى تقييم مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي الى الجزائر خلال نفس الفترة، ومن أجل الوصول الى هذه الأهداف سنقوم باستعمال المنهج الوصفي التحليلي في جميع محاور هذه الدراسة.

هناك الكثير من الدراسات السابقة التي تدعم وجود علاقة بين تحسين مستوى تطبيق الحكومة الإلكترونية والاستثمار الأجنبي المباشر، فالحكومة الإلكترونية تعمل على تخفيض تكاليف المعاملات للمستثمرين وهو ما يؤدي الى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر (Muhajir, 2011, p. 285)، حيث أكدت هذه الدراسات على فعالية الخدمات الإلكترونية الحكومية كأداة لتدنية الحواجز التي تعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (al-azzam & abu-shanab, 2014, p. 163)، حيث تسهل المواقع الإلكترونية الحكومية ومختلف أشكال التطبيقات الإلكترونية الحكومية عملية جمع أنواع مختلفة من المعلومات حول مكان ممارسة نشاط الأعمال

والسياسات العمومية داخل البلد، ومعرفة الإجراءات والقواعد التنظيمية والامتثال للالتزامات ذات الصلة وسهولة الوصول إليها بواسطة الإنترنت، اضافة إلى استعمال المواقع الإلكترونية الحكومية المفتوحة التي تمكن المستثمر من الوصول إلى المعلومات العامة التي تدل على شفافية الإجراءات الحكومية التي يمكن أن ترفع مستوى الثقة بين المستثمرين الأجانب والبلد المضيف، وأهم ما تطرقت اليه الدراسات السابقة في مجال الحكومة الالكترونية وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ندكر:

– دراسة (Russell Brown)سنة 2008 بعنوان: الحكومة الالكترونية "مساهمة نظام المعلومات الالكتروني الصيني في تسهيل الاستثمار الأجنبي"، من خلالها تم توضيح دور نظام المعلومات الصيني على الأنترنت الذي عمم سنة 2008 في تحسين مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا في إطار توجه الحكومة الصينية لتعزيز إدارة الحكومة الإلكترونية بهدف تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال رفع كفاءة الإدارة لتحسين مستويات الخدمات المقدمة، وتوفير البيانات الإحصائية لتسهيل زيادة تدفق الاستثمار.

–دراسة (Azmat Gani & basu Sharma)سنة 2003 بعنوان: "أثر تكنولوجيا المعلومات وانتشارها على الاستثمار الأجنبي المباشر"، هدفت هذه الدراسة الى توضيح اثر تكنولوجيا المعلومات على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد توصلت الى نتيجة أساسية مفادها أن مستوى استعمال التكنولوجيا يعتبر عامل حاسم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان ذات الدخل المرتفع، وعليه من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يجب على الدول أن تخلق فرصا للابتكار فضلا عن الاحتفاظ ببيئة تنافسية، كما أن التحديات التي تواجه البلدان المتخلفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تتمحور حول تحسين بيئة الاعمال والانفتاح على المستثمرين، خصوصا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

–دراسة (Roghieh Gholami, Almas Heshmati, & Sang-Yong Tom Lee) سنة 2003 بعنوان: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار الأجنبي المباشر، هدفت الدراسة الى تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الإشارة الى أثر ذلك على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات من 23 دولة، من أهم النتائج التي تم التوصل اليها هو وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أي أن زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول المتقدمة يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو بشكل غير مباشر، اما بالنسبة للدول النامية فالنتيجة التي تم التوصل اليها ان زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل على زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة الانتاجية.

نلاحظ أن كل الدراسات السابقة توصلت الى وجود علاقة إيجابية بين تحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل درجة عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين من خلال الشفافية وتوفير المعلومات، فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلالة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي ظاهرة البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار داخل الدولة، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.

من خلال عرض الدراسات السابقة نلاحظ أنها تتشابه مع دراستنا الحالية في كونها تتناول نفس متغيرات الدراسة، فالدراسات السابقة هدفت الى دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنظمة المعلومات الإلكترونية من جهة، وتحسين مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول، وعليه فهي تمثل أهمية كبيرة لدراستنا على اعتبار أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر جوهر الحكومة الالكترونية من خلال استخدامها في توفير المعلومات ذات الصلة وتقديم خدمات لمؤسسات الأعمال بغية تخفيض الأعباء الإدارية مثل تكاليف المعلومات، وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها تركز على دراسة وتقييم مؤشرات الحكومة الإلكترونية في الجزائر بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الإلكترونية خلال الفترة 2010-2020، وبالتالي سنركز في دراستنا على مؤشر الخدمات الالكترونية، ومؤشر جاهزية البنية التحتية للاتصالات، ومؤشر رأس المال البشري، مع مقارنة مستوى هذه المؤشرات بتطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال نفس الفترة.

من أجل الوصول الى الهدف الرئيسي للدراسة، وهذا في حدود الإشكالية المطروحة، سنقوم بتقسيمها الى المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: تأصيل نظري للحكومة الإلكترونية

المحور الثاني: نموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الإلكترونية

المحور الثالث: فاعلية المناخ الاداري واستقطاب الاستثمارات الأجنبية

المحور الرابع: دور الحكومة الإلكترونية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر

المحور الخامس: تقييم لمؤشرات الحكومة الإلكترونية ومستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المحور الأول: تأصيل نظري للحكومة الإلكترونية

إن التطور الكبير الحاصل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والذي امتد إلى كافة جوانب الحياة العامة قد أحدث تأثيرات عديد على طبيعة وأشكال عمل النظم الإدارية، والتي تراجعت معها أشكال الخدمة العامة التقليدية إلى نمط جديد يركز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي، إضافة إلى ذلك أصبح التحول نحو الحكومة الإلكترونية يمثل توجها عالميا يشجع على تبني نظم الخدمات الإلكترونية، ومن بينها الخدمة العمومية الإلكترونية.

أولا: مفهوم الحكومة الإلكترونية

الحكومة الإلكترونية تمثل نمط جديد يعتمد على الوسائل الإلكترونية والثورة الرقمية لتقديم الخدمات للمواطنين للاستفادة منها بطريقة أسهل وأسرع من خلال خفض الإجراءات الروتينية، ومن أهم التعاريف المستخدمة للحكومة الإلكترونية نجد:

-يمكن القول ان **الحكومة الإلكترونية** هي عبارة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير المعلومات ذات الصلة وخدمات المعاملات لمؤسسات الأعمال بغية تخفيض الأعباء الإدارية مثل تكاليف المعلومات، والإجراءات البيروقراطية، والفساد، وجذب المستثمرين وتوفير بيئة ملائمة لممارسة الأعمال (غالم ، 2020، صفحة 146).

-وتعرف الحكومة الالكترونية أيضا على: أنها إدارة الشؤون العامة بواسطة وسائل إلكترونية لتحقق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، والتخلص من الاعمال الروتينية والمركزية وإنجاز الاعمال والخدمات الحكومية بين الجهات المختلفة مثل العلاقة بين الحكومة والحكومة، والعلاقة بين الحكومة والافراد، والعلاقة بين الحكومة والشركات، والعلاقة بين الحكومة والموظف (سلمان، 2009، صفحة 120).

-الحكومة الالكترونية كذلك هي البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم، وتتحقق فيها الأنشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها أو فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد (السالمي، 2008، صفحة 91).

ثانيا: مزايا تطبيق الحكومة الإلكترونية

الحكومة الإلكترونية ليست غاية بحد ذاتها انما هي وسيلة وأداة لتحقيق جملة من المزايا، من أبرز هذه المزايا نذكر ما يلي (بزاز، 2018، الصفحات 172-174):

-تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية المختلفة وتبادل المعلومات والبيانات فيما بينها مما يؤدي للزيادة والفاعلية في تحقيق الأهداف الحكومية، من خلال انسياب البيانات من مصادرها للأجهزة الدولة المختلفة، وتحقق الإمداد الفوري والمتجدد لكل أنواع المعلومات.

-فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.

-مساندة برا مج تطوير الاقتصاد، وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي للحكومة الالكترونية.

-توفير الوقت والجهد والمال على جميع الأطراف المتعاملة بالحكومة الإلكترونية.

-القضاء على البيروقراطية وسوء الإدارة والخدمات في مرافق الجهاز الحكومي التقليدي.
-الحكومة الإلكترونية تنظم قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديدة مختلفة تماما عن الحكومة التقليدية، على نحو يكفل القضاء على كل مظاهر ضعف الأداء والتسيب الإداري، ويحقق إطلاق الطاقات لمزيد من الإنتاج والعطاء، وتحسين مستوى الخدمات.
-التحول من ادارة تنفيذية روتينية الى ادارة تتميز بطابع التفكير والبحث والابتكار.
-تحقيق الشفافية من خلال كشف الحكومة للناس السياسات العامة لحكومتهم والدوافع لتبني بعض القرارات التي تمس حياتهم.
-جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحديد الفرص الاستثمارية القائمة، وتبسيط العمليات والإجراءات والتخلص من البيروقراطية الادارية (الملحم و خبر بك، 2004، صفحة 124).

ثالثا: مراحل تطبيق التحول إلى الحكومة الالكترونية

تتمثل متطلبات التحول من حكومة تقليدية الى حكومة الكترونية استخدام التقنية المعلوماتية في تطوير الاستراتيجيات للقطاع العام، وتمر مراحل تطبيق الحكومة الالكترونية بأربعة مراحل (Karen & Jungwoo, 2001, pp. 122-136):

1-المرحلة الأولى كتيب الدليل: تمثل هذه المرحلة الجهود الأولية للمؤسسات الحكومية للظهور على الانترنيت لتعريف المواطنين بنشاطاتها وطرق عملها، وفي بعض الأحيان تعرف بنشاطات كل دوائرها وأنواع الخدمات التي تقدمها إلى المواطنين مع الاستمارات الواجب ملئها للحصول على هذه الخدمات، زائري المواقع الالكترونية هذه بدورهم يقومون بتحميل الاستمارات من الانترنت وتعبئتها إما مباشرة في الموقع أو بطباعتها وملئها يدويا.

2-المرحلة الثانية التحويل: تسعى الوحدة الإدارية في هذه المرحلة إلى إحالة قسم من أعمالها إلى المواطن، عبر السماح له بالتعامل مع قواعد بيانات الدائرة وإدخال المعلومات المطلوبة عبر موقع (صفحات) الدائرة على الانترنت. وبذلك يكون المواطن هو أحد المشاركين في انجاز الخدمة، وهذا ما يساعد المؤسسة الحكومية على تقليص كلفة الانجاز. ففي تسديد الضرائب السنوية للشركات المساهمة في بريطانيا على سبيل المثال إذا ما تم ملء الاستمارات الكترونيا عبر موقع دائرة الضرائب، فتكون مجانا في حين إذا تم إرسال الاستمارات المملوءة يدويا فيجب أن تسدد معها قيمة مالية تغطي جهد الموظف الذي تتحمله دائرة الضرائب لإدخال هذه المعلومات الكترونيا.

3-المرحلتين الثالثة والرابعة التكامل الرأسي والتكامل الأفقي: في هذه المرحلتين يجري التركيز على إزالة التضارب في مصادر المعلومات التي تحصل عليها المؤسسات الحكومية المختلفة من المواطنين، لذا يجري توثيق المعلومات التي تحتاجها المؤسسات الحكومية في مصدر واحد. فمثلا هوية الأحوال المدنية تحتاجها دوائر الدولة وليس المواطن الذي يعرف اسمه وتاريخ ميلاده، لكن مؤسسات الدولة لا تعرف ذلك عند انجاز معاملة تخصه، وهذا معنى التكامل الرأسي والتكامل والأفقي، حيث يهدف التكامل الرأسي إلى مركزة المعلومات التي تحتاجها الوظائف المختلفة أو الخدمات الحكومية المختلفة للأجهزة الحكومية في كافة الولايات، أما التكامل الأفقي فيهدف إلى تكامل الوظائف والخدمات المختلفة المستخدمة الكترونيا لهذه المعلومات المركزية.

المحور الثاني: نموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الإلكترونية

منذ عام 2001، تنشر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية. وعلى مدى الإصدارات العشر الماضية، أثبتت الدراسة نفسها كمرجع رائد في مجال الحكومة الإلكترونية وكأداة أساسية لصانعي القرار، وتكمن اهمية مؤشر الأمم المتحدة لقياس تطور الحكومة الإلكترونية(EGDI) في انه يرصد العديد من المتغيرات المهمة في تحسين وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو عبارة عن مؤشر مركب يقيس قدرة الإدارات الوطنية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم الخدمات العمومية، وهو من الناحية الرياضية يعبر عن متوسط مرجح لثلاث ارقام قياسية موحدة حول الأبعاد الأكثر أهمية

للحكومة الإلكترونية، وهي مؤشر الخدمة الإلكترونية من خلال نطاق ونوعية الخدمات عبر شبكة الأنترنت، ومؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومؤشر رأس المال البشري (United Nations, 2018, p. 219).

أولا: مؤشر الخدمات الإلكترونية:

يمكن القول أن مؤشر الخدمات الإلكترونية هو بمثابة الواجهة الرئيسية التي تعكس مستوى نضج، وتطور الحكومة الإلكترونية ومدى قدرتها على تقديم الخدمات العمومية لمؤسسات الأعمال بشكل فعال مقارنة بالمؤشرات الأخرى، وهو بمثابة معيار أساسي لتقييم مستوى التعقيدات الإدارية، والشفافية، والثقة في إطار العلاقة التي تربط الحكومة بقطاع الأعمال، وخاصة عند محاولة قياس تطور مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال من أجل معرفة مستوى تقدم الدول في مجال مناخ الأعمال في ظل عصر الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة للاتصال والمعلومات (غالم ، 2020، صفحة 147)، وهو مؤشر يقيس مستوى الخدمات الإلكترونية الحكومية المقدمة من خلال حصر عدد المواقع الإلكترونية الحكومية المتوفرة وحجم المعلومات والخدمات المتاحة وجودة المواقع الإلكترونية الحكومية في تقديم المعلومات، والخدمات للمواطنين، ويتكون من أربعة مراحل أساسية مرحلة ظهور الخدمات الإلكترونية الحكومية من خلال شبكة الإنترنت، مرحلة الخدمة المحسنة، مرحلة تبادل خدمات المعاملات، ومرحلة الخدمات المترابطة.

ثانيا: مؤشر البنية التحتية للاتصالات

يتكون مؤشر البنية التحتية للاتصالات من خمسة مؤشرات أساسية تشير في مجملها إلى عدد كل 100 شخص من حيث امتلاك أجهزة الكمبيوتر الشخصية، استخدام الإنترنت، خطوط الهاتف، اشتراكات الهواتف المحمولة، واشتراكات في النطاق العريض الثابت.

ثالثا: مؤشر رأس المال البشري

وهو مؤشر مركب من معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين ومعدل الالتحاق الإجمالي بالطور الابتدائي، والثانوي والجامعي.

المحور الثالث: فاعلية المناخ الاداري لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية

يكتسب موضوع المناخ الإداري أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، ويرتبط مستواه بكفاءة الجهاز الإداري ومختلف الإدارات (عمومية، حكومية) التي لها علاقة مباشرة مع العملية الاستثمارية، اذ ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري وذلك من خلال محددات مناخ الاستثمار الأجنبي التي تبنى على بعض المتغيرات الاقتصادية والقانونية والسياسية.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بمحاربة الفقر والحد من البطالة وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية، حيث يؤثر الاستثمار على القدرات المالية للدولة مما ينعكس على حالة التنمية الاقتصادية الذي يقاس بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفقر والبطالة.

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول، ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر «بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على منفعة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.(زغبة، 2012، صفحة 199)

ويعرف كذلك على أنه تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي بطابع مزدوج من حيث وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، ومن حيث ملكيته الكلية أو الجزئية للاستثمار (مبروك، 2007، صفحة 31)

ومن أهم الأشكال التي يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر: (بضياف و براهمية، 2019، صفحة 790)

1 –استثمار أجنبي مباشر مشترك : هذا النوع من الاستثمار يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة، والخبرة وبراءة الاختراع والعلامات التجارية...الخ.

2 –استثمار أجنبي صافي : وهو استثمار مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، بحيث يتحكم هذا الأخير في كافة مجريات العملية الإنتاجية، وعادة ما يتم عن طريق إنشاء فروع للشركات الأجنبية داخل الدول المضيفة.

3–الاستثمار في المناطق الحرة: تنشأ المناطق الحرة من أجل إقامة صناعات ذات طابع تصديري عن طريق منح مزايا وحوافز وإعفاءات ضريبية وجمركية، وقطع أراضي بأسعار منخفضة، ويعرف بجزر الاستثمار الأجنبي، بحيث يكون هذا الأخير بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.

4–**أشكال أخرى** : كما تو جد العديد من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير المرتبطة بالملكية كالتراخيص، الامتياز، المقاولة من الباطن، عمليات تسليم المفتاح، وعقود الإدارة.

ثانيا: مناخ الأعمال

يؤدي مناخ الاعمال الجيد الى زيادة الإنتاجية وتوفير الفرص والحوافز للمؤسسات والتي تشجعها على تطوير أنشطتها وصولا الى الابتكار، وإيجاد أفضل الأساليب التي تؤدي الى تنظيم عملية الإنتاج، كما يؤدي الى تشجيع الاستثمارات عن طريق تقليص التكاليف والمخاطر والعوائق امام المنافسة، ويسهل عملية دخول وخروج الشركات الى السوق. (World Bank, 2005, p. 6)

ويعرف على أنه "مجموع السياسات والمؤسسات والبيئة السلوكية الحالية والمتوقعة التي يمكن أن تؤثر على العوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار". (World Bank, 2015, p. 23)

يعرف مناخ الاستثمار انه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار، وأنه بحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه عملية الاستثمار وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابا أو سلبا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال.

من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم مناخ الاعمال نجد مؤشر بيئة الأعمال، وهو عبارة عن مؤشر مركب تصدره مجموعة البنك الدولية يقيس الأنظمة التي تعزز او تعيق النشاطات التجارية، يساعد على معرفة مدى ملائمة البيئة التنظيمية لبدأ وتشغيل الشركات.

في الواقع لا يوجد مفهوم محدد لبيئة الاعمال، ولكن مجمل التعاريف تتفق على أنها مجموعة من القيود التي تحدد سلوك المؤسسة، كما أن البيئة تحدد نماذج أو طرق التصرف اللازمة لنجاح وبقاء المؤسسة أو تحقيق أهدافها. (ابو قحف، 2003، صفحة 28)

ثالثا: اتجاهات تأثير بيئة الأعمال على جدب الاستثمارات

يمكن تناول اتجاهات تأثير بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات على استقطاب وجذب الاستثمارات على النحو التالي (بلقاسم، 2011، صفحة 51):

1–الفرص : هي عبارة عن مجال جذب معين التي تستطيع فيها مؤسسات الأعمال التمتع بمزايا تفضيلية أو تنافسية وتتجه إلى التأثير الإيجابي على الأداء، وهذه الحالات يمكن أن تكون ذات طبيعة قانونية مثل تحفيز وتدعيم الحكومة للتصدير أو الإنتاج المحلي، وقد تكون ذات طبيعة تشغيلية مثل إمكانية استخدام أجهزة وآلات تسهل من عملية الإنتاج.

2–الحوافز : وهي دوافع مشجعة وحالات مرغوب فيها يمكن أن تتحول إلى فرص أمام المنظمة وبالتالي استغلالها والانتفاع منها.

3- الأعراض الإيجابية : وهي تمثل حالات تنبئ بإمكانية ظهور محفزات ودوافع مشجعة أو ربما فرص يمكن استغلالها واستثمارها، ومثال ذلك وجود معلومات رسمية أو شبه رسمية تشير إلى اتجاه إحدى أو بعض مؤسسات الأعمال المنافسة إلى سحب وإخراج منتوج منافس من السوق.

4-المتغيرات المحايدة : وتتمثل في حالات عارضة أو مؤقتة لا يكون لها تأثيرا إيجابيا أو سلبيا في الوقت القريب على أداء مؤسسات الأعمال، إلا أنه من المحتمل أن تنتقل هذه الحالة إلى المنطقة الإيجابية و (أو) السلبية، ومن تم يصبح لها تأثيرا إيجابيا أو سلبيا على أداء وخطط المؤسسة.

5-التهديدات : هو تحدي أو خطر معين يظهر كنتيجة لبعض الاضطرابات أو العوامل البيئية الغير مرغوب فيها ويتجه تأثيرها سلبيا على أداء مؤسسات الأعمال، مثل حالة احتمال دخول منافسين جدد بمنتوجات جديدة بجودة أفضل وسعر تنافسي.

6-العوائق : وهي مجموعة القيود التي تحد من تصرفات مؤسسات الأعمال وبالتالي يكون تأثيرها سلبيا على أداء وسلوك المؤسسة، وقد تكون ذات طبيعة قانونية مثل القيود الحكومية على الاستيراد.

7-الأعراض السلبية : وهي مجموعة القيود والتهديدات محتملة الوقوع – احتمال وقوعها – والتي تؤثر بشكل سلبي على أداء وسلوك مؤسسات الأعمال، إلا أنه يكون لها متسع من الوقت لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

المحور الرابع: دور الحكومة الإلكترونية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يكتسي موضوع الحكومة الإلكترونية وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة، في هذا الصدد، تقلل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تكلفة المعاملات الأجنبية للمستثمرين من خلال تحسين وصولهم إلى المعلومات حول فرص الاستثمار المختلفة، وعلى العموم تعمل الحكومة الإلكترونية على تسهيل وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير وتحسين الوصول الى المعلومات للمستثمرين الأجانب، كما تحد من الفساد والبيروقراطية وتوفر بيئة اعمال مثالية.

أولا: دور الحكومة الالكترونية في تحسين الوصول الى المعلومات وتخفيض تكاليف المعاملات للمستثمرين الأجانب

تعتبر نظرية تكلفة الصفقات امتدادا وتطبيقا للنظرية الاقتصادية للمنشأة، والتي تعتمد فكرة اقتصاديات التنظيم الداخلي للمنشأة بهدف التعرف على الطرق البديلة لتنظيم النشاطات الاقتصادية في تلك المنشآت (Iqbal & Mirakhor, 2004, p. 45)، ويعود أصل ظهور نظرية تكلفة الصفقات إلى سنة 1937 من طرف الاقتصادي البريطاني Ronald Coase، وبالرغم من قدم ظهور هذه النظرية إلا أنها بقيت متجاهلة إلى غاية 1970 حين طورها Oliver Williamson، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم الكتاب الذين تركوا بصمة في البحث النظري حول هذه النظرية.

لقد قام كوز (COASE) بتفسير وجود المنشأة كإطار بديل عن أساليب صفقات أكثر تكلفة، وبشكل عام وواسع، فأي شيء يمنع أو يعيق تحديد أو مراقبة أو تنفيذ صفقة اقتصادية هو تكلفة صفقة، حيث قام وليامسون (Williamson) بتعريف تكاليف الصفقات على أنها تكاليف مُقَارَنَة لتخطيط وتكييف ومراقبة إتمام المهمة في ظل بنى إدارة بديلة (governance structure) (Aubert & Weber, Mai 2001, p. 05).

ترتبط نظرية تكاليف الصفقات بتحديد الطريقة التي تنظم كل معاملات المنشأة، وحسب ويليامسون فان كل نشاط يجب أن يحلل من خلال تكاليفه الاجمالية، والتي تشمل تكاليف الإنتاج وتكاليف المعاملات، حيث أن تكاليف الإنتاج تتحد بشكل كبير على بناء على حجم المنشأة ومستوى التكنولوجيا التي تستعملها، أما تكاليف المعاملات فهما نوعان: تكاليف سابقة (تكاليف البحث عن شركاء واعداد العقود)، وتكاليف لاحقة (تكاليف إدارة ومتابعة العقود)، وفي هدا الإطار فان أفضل هيكل للحوكمة هو الذي يخفض من تكاليف الإنتاج وتكاليف المعاملات. (Barthelemy, 1999, p. 05)

من أهم أشكال تكاليف الصفقات والتي تؤثر بشكل كبير على جذب المستثمرين الأجانب هي ضعف المعلومات، وقد أدخل هذا المصطلح من طرف وليامسون بهدف التعبير عن كل جوانب المعلومات المحدودة وغير المتماثلة إضافة إلى تكاليف البحث عنها (ديكسيت، 1998، صفحة 37)، وفي هذا الاطار تعمل الحكومة الإلكترونية على تحسين عملية الوصول الى المعلومات وتقليل تكاليف المعاملات، فالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحكومة الإلكترونية تكون مرتبطة بتكاليف المعاملات في بدأ الأعمال التجارية (Muhajir, 2011, p. 290)، فاختيار موقع الاستثمار عادة ما يتضمن نوعين من تكاليف المعاملات، الأول هو تكلفة المعلومة، والثاني هو تكلفة الامتثال للإجراءات التنظيمية في الدولة، وكلاهما يزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وبالتالي يعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعليه تتجلى أهمية التحول من الحكومة التقليدية الى الحكومة الإلكترونية في خفض الأعباء الإدارية التي تندرج ضمن أشكال متنوعة لتكاليف معاملات يتحملها المستثمرون الأجانب، فعقد الصفقات عن بعد مثلا يمكن أن تخفض من تكاليف التعاقد والبحث على المعلومات التي من الممكن أن تتم بشكل الكتروني.

ثانيا: دور الحكومة الالكترونية في تحسين بيئة الأعمال وتوفير الشفافية

تتوقف نجاح سياسة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة على مدى تطبيق مبادئ الشفافية في الإعلان عن طبيعة بيئة العمل الاقتصادية السائدة والمحددة بقوانين دقيقة وذات مصداقية تكون بمتناول المستثمرين الأجانب.

يثبت الواقع أن أي درجة من الشفافية أو عدم الشفافية يؤثر على الجاذبية ونصيب الدولة في الاستثمار الأجنبي، فالمستويات العليا من عدم الشفافية تقلل من كمية الاستثمار الأجنبي التي تتوقعها الدولة، في المتوسط يمكن للدولة أن تتوقع زيادة نسبة 40 % من الاستثمار المباشر لمجرد زيادة في مستوى الشفافية بنقطة واحدة، فسياسات عدم الشفافية والبيروقراطية تترجم في انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي وبالتالي مستويات الكفاءة باقتصاد الدولة المضيفة، فالدول التي تتخذ خطوات اضافية لزيادة مستوى الشفافية والمرونة في مؤسساتها من حقها أن تتوقع زيادات ملحوظة في مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد والبيروقراطية

بالرغم من اختلاف الدراسات حول طبيعة العلاقة ما بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر (مزهود و شرابي، 2017، صفحة 283)، الا أن اغلب الدراسات ترى أن الفساد في الدولة يمثل عائقا أمام توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتحسين مستوى السيطرة على الفساد يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الاطار تمثل الإدارة الإلكترونية آلية فعالة تهدف بالدرجة الأولى الى وضع مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية ضمن أولويات العمل الإداري بالشكل الذي يؤدي الى تحسين الأداء، فتجسيد الإدارة العامة الإلكترونية يساهم في مكافحة الفساد وعلى رأسها الوساطة والرشوة والمحسوبية وغيرها من الانحرافات التنظيمية والأخلاقية و الجنائية، والتي تقف حائلا دون تطوير وتحسين بيئة الاعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، فاستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العمل الإداري يعمل على القضاء على النمط التقليدي البيروقراطي والتحول الى النمط الإلكتروني الذي يتميز بالمرونة والديناميكية والفعالية، بما يوفر الجهد والتكلفة والمعلومات الشفافة الضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي.

وفي الأخير يجب التنويه ان تطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب توفير كل المتطلبات الضرورية لتحقيق السرية والامن المعلوماتي والرقابة الالكترونية لتجنب مجالات أخرى مرتبطة بالفساد الالكتروني.

المحور الخامس: تقييم لمؤشرات الحكومة الإلكترونية ومستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنقوم في هذا المحور بدراسة وتقييم مؤشرات الحكومة الالكترونية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، وهذا بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة، بالإضافة الى تقييم لمستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفس الفترة.

أولا: عرض لإستراتيجية الجزائر الالكترونية

تعد الجزائر من بين الدول التي بادرة الى تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية، والذي تم إنجازه بهدف بناء مجتمع معلوماتي يعتمد على وسائل الإعلام والاتصال في إنجاز مختلف الاعمال، وفي جميع المجالات بغية تسهيل التعاملات من جهة، وتقليل الضغوط والاخطاء الناتجة عن تلك التعاملات من جهة أخر ى.

وتعرف إستراتيجية الجزائر الالكترونية بمشروع الجزائر الالكترونية، تم إطلاقه من طرف وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجزائرية، وتم التشاور فيه مع المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتتضمن وثيقة المشروع 13 محورا تحدد الأهداف الرئيسية لبناء الحكومة الالكترونية، وهي(République Algérienne Démocratique et populaire, 2013, pp. 12-37) :

-تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية؛

-تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشركات؛

-تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

-دفع تطوير الاقتصاد الرسمي؛

-تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة؛

-تطوير الكفاءات البشرية؛

-تدعيم البحث، التطوير والابتكار؛

-ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني؛

-الإعلام والاتصال؛

-تثمين التعاون الدولي؛

-آليات التقييم والمتابعة؛

-إجراءات تنظيمية؛

-الموارد المالية.

ثانيا: تقييم مستوى تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة

تصدر دراسة تنمية الحكومة الإلكترونية كل عامين من قبل الامم المتحدة، لتقييم النمو الرقمي لحكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وسنقوم بتقييم مستوى الحكومة الالكترونية في الجزائر من خلال مقارنة ترتيبها ومؤشراتها العالمية مع مؤشرات بعض الدول العربية خلال سنة 2020.

جدول رقم (01): تطور مؤشر الحكومة الالكترونية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

المؤشرات / السنوات	2010	2012	2014	2016	2018	2020
قيم مؤشر الخدمة عبر الأنترنت	0.0335	0.2549	0.0787	0.0652	0.2153	0.2765
قيم مؤشر راس المال البشري	0.2435	0.6463	0.6543	0.6412	0.6640	0.6966
قيم مؤشر البنية التحتية للاتصالات	0.0412	0.1812	0.1989	0.1934	0.3889	0.5787
مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	0.3181	0.3608	0.3106	0.2999	0.4227	0.5173
الترتيب العالمي	131	132	136	150	130	120

المصدر: United Nations, E-government survey, Department of Economic and Social Affairs, reports 2010-2020

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ ان هناك تحسن طفيف في الترتيب العالمي لمستوى الحوكمة الالكترونية في الجزائر خلال سنة 2020، حيث احتلت المرتبة 120 بعدما كانت في المرتبة 130 عالميا، وبالرغم من هذا التحسن الا ان مؤشر تنمية الحوكمة الالكترونية سنة 2020 المقدر ب0.5173 يبقى دون المتوسط العالمي المقدر ب 0.5491، وهو ما يعكس وضعها في الترتيب العالمي من أصل 193دولة، وبمقارنتها مع بعض الدول العربية نجد الامارات العربية المتحدة تحتل الصدارة عربيا تليها البحرين والسعودية بترتيب 21 و38 و43 عالميا على الترتيب وبمؤشرات تنمية حكومة الكترونية تقدر ب 0.8555 و0.813 و0.799 على التوالي.

على الرغم من أن الجزائر حريصة على المضي قدما في التعامل مع الحكومة الإلكترونية، إلا أن ترتيبها العالمي ومؤشراتها تعكس ضعفها الكبير خصوصا فيما تعلق بمستوى الخدمات الإلكترونية الذي يعتبر بمثابة معيار أو مقياس لتقييم سرعة وبساطة وسهولة تنفيذ الإجراءات الإدارية والتنظيمية الحكومية المرتبطة بأنشطة ممارسة الاعمال، فانخفاض مؤشر الخدمات الإلكترونية في الجزائر والذي قدر ب0.2765 سنة 2020 يعد بمثابة دليل على ان هناك تخلف كبير في استعمال أساليب وآليات ناجحة لتطوير الحكومة الإلكترونية، وعلى العموم يمكن ايجاز أهم أسباب ضعف مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في الجزائر الى:

-ضعف تقديم الخدمات عبر الإنترنت وهو ما يعكس ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومة لتقديم الخدمات العامة على المستوى الوطني، بسبب ضعف سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية المطبقة في تقديم الخدمات.

إن تدني مستوى الخدمات الإلكترونية الحكومية يفرض على السلطات العمومية في الجزائر العمل بشكل أكبر على تحسين وتطوير تواجد المواقع الإلكترونية الحكومية على شبكة الإنترنت، وهذا في إطار تحسين مستويات تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر.

- عدم الاستفادة الفعالة من التكنولوجيات الرقمية لتوفير خدمات يمكن الوصول إليها بطريقة سهلة وموثوقة وسريعة ومخصصة وشاملة وآمنة وتمكين المواطنين من خلال آليات مفتوحة وتشاركية.

-ضعف المشاركة الالكترونية التي تعد بعدًا رئيسيًا للحوكمة وأحد ركائز التنمية المستدامة والتي يتم تقييمها على أساس ميزات بوابات الحكومة الإلكترونية الوطنية والمواقع الحكومية الأخرى التي تتعلق بتوفير المعلومات للمواطنين؛ التشاور؛ وصنع القرار.

-ضعف البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر وعدم مواكبتها للتطورات مما يؤدي الى سوء تقديم الخدمات للمواطنين.

ثالثا: تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية الى الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من الدول كغيرها من الدول لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتجلى هذا من خلال السياسات الاستثمارية التحفيزية لجذب الاستثمار، وهو ما تجسد من خلال القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار الذي قدم العديد من المزايا والتحفيزات الضريبية والجمركية والإدارية لتشجيع المستثمرين، وبالرغم من هذا الاهتمام الا أن التقارير المحلية والدولية تشير الى ضعف تدفق الاستثمارات الى الجزائر، والجدول الموالي يعرض تطور قيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العشر سنوات الأخيرة.

جدول رقم (02): تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية الى الجزائر 2010-2020 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التصنيف	A4	A4	A4	A4	A4	A4	B	C	C	C	D
تدفق الاستثمار	2 301.2	2580.6	1499.4	1696.9	1506.7	-584.5	1636.3	1232.3	1466.1	1394.9	1125

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

*The Arab Investment & export credit guarantee corporation, Country profile Algeria 2020 Economic indicators Foreign direct investment international trade, p3.

* Coface, Coface country and sector risks handbook, champagne printing, France,2020, p11.

* United Nations Conference on trade and development, Investing in sustainable recovery, World investment report 2021, United Nations, New York, p248.

من خلال الجدول رقم(2) والذي يبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة، نلاحظ تدبدب في معدل تدفق هذا الأخير، حيث سجلت اعلى نسبة سنة 2011 بمقدار 2580.6 مليون دولار، وبالرغم من قيام الجزائر سنة2020 برفع القيود التي تحد الملكية الأجنبية (بنسبة49%) باستثناء القطاعات الاستراتيجية (United Nations, 2021, p. 41)، الا أن تدفق الاستثمار الأجنبي انخفض بنسبة 19% ليستقر في حدود 1125 مليون دولار سنة 2020 بعدما كان 394.9 مليون دولار سنة 2019.

ان الضعف الكبير لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر يدل على أن بيئة ومناخ الأعمال في الجزائر غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية، مما يوحي بأن بيئة أداء الأعمال التجارية تكتنفها الكثير من التعقيدات والعوائق التنظيمية، وهو ما يوضحه الجدول رقم (3) اذ وضعت وكالة التصنيف وضمان التجارة الخارجية الفرنسية كوفاس تصنيف الجزائر ضمن الخانة CوD في 2019 و2020 على الترتيب، وهي درجة مخاطرة عالية جدا فيما يخص مخاطرة الدول ومناخ الاعمال، كما أن تصنيف الجزائر متأخر جدا في مؤشر ضمان جاذبيه الاستثمار حيث بلغ 84 سنة 2019.

الخاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن الحكومة الالكترونية ليست غاية بحد ذاتها، وانما هي وسيلة لتحقيق الكثير من المزايا على غرار تعزيز وتحسين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ تعتبر وسيلة فعالة وهامة لتدنية الحواجز التي تعيق هاته التدفقات، وهذا من خلال تخفيض حالات عدم اليقين وتكاليف المعاملات التي تواجه المستثمرين، كما ان تجسيد الإدارة العامة الإلكترونية يساهم في مكافحة الفساد وجميع الانحرافات والتي تقف حائلا دون تطوير وتحسين بيئة الاعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، فاستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العمل الإداري يعمل على القضاء على النمط التقليدي البيروقراطي والتحول الى النمط الإلكتروني الذي يتميز بالمرونة والديناميكية والفعالية، بما يوفر الجهد والتكلفة والمعلومات الشفافة الضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي.

بالرغم من الإرادة السياسية والمجهودات الكبيرة في مجال تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، الا أن هذه المجهودات غير كافية، فمن خلال الاستعانة بنموذج الأمم المتحدة لقياس تطبيق مستويات الحكومة الالكترونية، نجد ضعف كبير لمستوى تطبيقها بسبب ضعف مؤشرات تقديم الخدمات الالكترونية في الجزائر وهو ما يعكس ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومة لتقديم الخدمات العامة على المستوى الوطني، هذا بالإضافة الى ضعف البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية وعدم مواكبتها للتطورات، وضعف المشاركة الالكترونية التي تعد بعدًا رئيسيًا للحوكمة، كما أن مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر ضعيف خلال السنوات العشر الماضية، وهو ما يدل على عدم جاذبية بيئة الأعمال للاستثمارات في الجزائر بسبب التعقيدات التنظيمية والإدارية، وعليه فمن الضروري قيام الدولة الجزائرية بخطوات إضافية في مجال تفعيل تطبيق الحكومة الالكترونية، ومن أهم التوصيات التي مجال تحسين مؤشرات الحكومة الإلكترونية في الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي نذكر:

-ضرورة تحسين الخدمات الالكترونية والبنية التحتية للاتصالات، بالإضافة الى تحسين المشاركة الالكترونية للمواطنين، وهذا في سبيل تحسين بيئة ومناخ الأعمال وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

-ضرورة تطوير المواقع الالكترونية الحكومية الموجهة لخدمة المستثمرين الأجانب.

-ضرورة انشاء بوابات وقواعد معلومات الكترونية حديثة في الجزائر، توفر للمستثمرين الأجانب إمكانيات تسوية الأعمال الكترونيا بطريقة آمنة وشفافة.

-ضرورة تقديم خدمات الكترونية تفاعلية من خلال توفير خلايا اتصال بين المصالح الحكومية والمستثمرين الأجانب من أجل الإجابة على الانشغالات وتوفير والمعلومات، من أجل تسهيل عمليات التواصل الدائم مع المستثمرين الأجانب.

-ضرورة تبسيط الإجراءات والعمليات والصفقات، مع ضمان إمكانية إنجازها بطريقة الكترونية من خلال تطوير خدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

-ضرورة نشر الوعي الالكتروني وتحسين مستوى موظفي الإدارات العمومية وتأهيلهم لمسايرة تطور التقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات.

-ضرورة محاربة كل أنواع الفساد من أجل توفير بيئة شفافة تعمل على جذب المستثمرين الأجانب.

-ضرورة توفير كافة المعلومات الضرورية من خلال بوابات الكترونية تعمل على الترويج الصحيح للفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر.

***قائمة المراجع باللغة العربية**

1. أفيناش ديكسيت. (1998). *صنع السياسات الاقتصادية: منظور علم سياسة تكاليف الصفقات* (الطبعة الاولى).(دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ، ترجمة نادر ادريس التل،) عمان،3.
2. أمحمد بلقاسم. (2011). بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر. *مجلة الاستراتيجية والتنمية،المجلد 1* (العدد 1)، 51.
3. بلال غالم . (ديسمبر, 2020). دور الحكومة الإلكترونية في تحسين مناخ الأعمال بالجزائر. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 6 (العدد2)* ،146-147.
4. جمال داود سلمان. (2009). *اقتصاد المعرفة*. (دار اليازوري للنشر والتوزيع)، 120.
5. حليمة بزاز. (2018). الحكومة الإلكترونية عرض وتقييم تجربة الحكومة الإلكترونية البحرينية. *مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 7* (العدد1).174-172
6. سام الملحم، و عمار خبر بك. (2004). *شبكات الانترنت: بنيها الأساسية وانعكاساتها على المؤسسات*. دمشق: دار الرضا للنشر والتوزيع،124.
7. طلال زغبة. (2012). واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 5*(العدد07).199.
8. عبد السلام ابو قحف. (2003). *اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي*. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع،23.
9. عبد المالك بضياف، و امال براهمية. (2019). تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الاعمال ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،المجلد 12* (العدد2).790.
10. عصام الدين مصطفى يسيم. (بدون سنة نشر). *النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية الخاصة في الدول الاخذة في النمو*. مصر.
11. علاء عبد الرزاق السالمي. (2008). *الادارة الالكترونية*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،91.
12. نزيه مبروك. (2007). *الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي،31.
13. هاجر مزهود، و عبد العزيز شرابي. (2017). الاستثمار الأجنبي المباشر: أي دور للفساد؟ *مجلة دراسات اقتصادية،المجلد 4*(العدد3).283.

References in english

1. al-azzam, a., & abu-shanab. (2014). E-government: The Gate for Attracting Foreign. 6th International Conference on Csit,163.
2. Aubert, B., & Weber, H. (Mai 2001). Transaction cost theory: The resource-based view and information technology sourcing decisions: A Reexamination of lacity et al.'s findings, (C. d. GRESI, Ed.) Vol 08(No01),5
3. Azmat Gani and Basu Sharma (2003),The Effects of Information Technology Achievement and Diffusion on Foreign Direct Investment, Perspectives on Global Development and Technology, Volume 2: Issue 2, Publisher Brill.
4. Barthelemy, J. (1999). Performance et compétences : les limites de l'analyse de l'outsourcing par la théorie des couts de transaction. Communication à la 8ème Conférence Internationale de Management Stratégique. Paris.5
5. Coface, Coface country and sector risks handbook, champagne printing, France,2020, 11.
6. International Journal of Business and Management, Vol 6(No11).

7. Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2004). Stakeholders model of governance in Islamic economic system. Islamic Economic Studies, no 2,45.
8. Karen, L., & Jungwoo, L. (2001). Developing fully functional E-government: A four stage. Government Information Quarterly, Vol 18(No02).122-136.
9. Muhajir, K. (2011). Impact of E-Government on Transaction Cost and FDI Inflows: A Proposed Conceptual Framework,285-290.
10. République Algérienne Démocratique et populaire. (2013). Commission d'E-Algérie 2013 snthese algerie : e-commission,12-37.
11. Roghieh Gholami, Sang-Yong Tom Lee and Almas Heshmati (2003), The Causal Relationship between ICT and FDI, Research Paper No. 2005/26, the WIDER Conference on Sharing Global Prosperity, 6-7 September 2003, Helsinki.
12. Russell Brown (2008), E-government: Chinese Online Information System Helps Direct Investment Foreign Exchange Business, China Tech News Editor.
13. The Arab Investment & export credit guarantee corporation, Country profile Algeria 2020 Economic indicators Foreign direct investment international trade, 3.
14. United Nations Conference on trade and development, Investing in sustainable recovery, World investment report 2021, United Nations, New York, 248.
15. United Nations. (2018). E-Government Survey 2018. New York,219.
16. United Nations. (2021). Investing in sustainable recovery: world investment report 2021. United Nations, New York,41.
17. World Bank. (2005). world development report: a better investment climate for everyone. usa,6.
18. World Bank. (2015). investment climate reforms: an independent evaluation of world. Asa, 23.